

## أثر الإنفاق الاستثماري على معدلات التشغيل في الجزائر

## The impact of investment spending on employment rates in Algeria

ط د علي شريطي، أ د كمال رزيق

جامعة البليدة 2

تاريخ الاستلام: 2020/02/02؛ تاريخ القبول: 2020/11/08 تاريخ النشر 2020/12/31

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق الاستثماري على حجم التشغيل في الجزائر، فسعت إلى تحليل وتقييم القضايا النظرية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري وعلاقته بالتشغيل في ظل البرامج الخماسية، هذا باستخدام الأساليب القياسية. باستخدام برنامج spss22، حيث تظهر الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق الاستثماري وحجم التشغيل، وهذا يعني أنه كلما تغيرت قيمة الاستثمار بمقدار مليون دينار جزائري فإن ذلك سيؤثر بزيادة مناصب الشغل بمقدار (0.071).

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق الاستثماري؛ الاستثمار؛ البطالة؛ التشغيل.

**Abstract:** This study aims to determine the impact of investment spending on employment in Algeria. It attempts to analyze and assess the theoretical issues related to investment spending and its relation to employment, under the five-year programs, using standard methods. The study is carried out using SPSS 22 software. The results show that investment spending has a significant and positive correlation to employment; so that an increase in investment spending by one million Algerian dinar will increase employment by 0.071.

**Keywords:** Investment spending; Investment; Unemployment; Employment.

**Résumé :** Cette étude vise à déterminer l'impact des dépenses d'investissement sur le volume de l'emploi en Algérie, j'ai essayé d'analyser et d'évaluer les questions théoriques relatives au dépense d'investissement et sa relation avec l'emploi dans le cadre des programmes quinquennaux et se en utilisant des méthodes métrologique à l'aide du logiciel SPSS 22. les résultats montrent qu'il y a une relation réciproque entre le volume de l'investissement et le volume de l'emploi, cela signifie que lorsque la valeur de l'investissement change d'un million de dinars algérien il y aura une augmentation des postes de travail d'une valeur de 0,071

**Mots-clés :** Dépenses d'investissement; Investissement; Chômage; Emploi.

**1-تمهيد:** يحتل الإنفاق الاستثماري حيزا هاما من اهتمام الساسة والاقتصاديين، فهو عنصر من بين العناصر الاقتصادية التي تحظى بأهمية واهتمام في غالبية الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية. فهو أحد مكونات الرئيسية للإنفاق الكلي الأكثر تأثيرا على الدورة الإنتاجية، ويعزي ذلك إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن تحسين مستويات النشاط الاقتصادي مرهون بشكل كبير بمستويات الإنفاق الاستثماري، حيث جرت العادة أن تتولى الحكومات مهمة إنشاء وصيانة وإعادة تأهيل البنى التحتية التي يستحيل من دونها ممارسة الأنشطة الاقتصادية، ولما لها من علاقة في تهيئة بيئة الأعمال وتهيئة مناخ الاستثمار. فالإنفاق الاستثماري في الجزائر يمثل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية لما ينسجم مع مصالح الجزائر العليا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني حيث رصدت الحكومة مبالغ ضخمة عبر برامجها الحماسية التنموية منذ 1999 إلى غاية 2019 وعلى ضوء ماتقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية: هل للإنفاق الاستثماري أثر على التشغيل في الجزائر في ظل البرامج التنموية؟

سوف نعالج هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية:

**المحور الأول:** الإنفاق الاستثماري كأداة من أدوات السياسة المالية؛

**المحور الثاني:** البطالة وأساليب التخفيف من حدتها في الجزائر؛

**المحور الثالث:** أثر الإنفاق الاستثماري على مستوى التشغيل.

**1.1- الإنفاق الاستثماري كأداة من أدوات السياسة المالية:**

**1.1.1- مفهوم الإنفاق الاستثماري:**

**1.1.1.1- تعريف الإنفاق الاستثماري:** هو زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع (لطفي، 2013، صفحة

13)، أو هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، بمعنى كل إضافة جديدة إلى الأصول الرأسمالية المملوكة للمجتمع كالألات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل وكذا المخزون من السلع والخدمات التي يوفى يجري استخدامها في إنتاج السلع الاستهلاكية أو إنتاج سلع استثمارية فضلا عن الإنفاق الاستثماري على أعمال الصيانة التي تؤدي إلى زيادة عمر الآلة وزيادة إنتاجيتها (رضوان، 2009، صفحة 166) وصيانة البنى التحتية بالنسبة للإنفاق الاستثماري العام.

**2.1.1.1- الأهداف العامة للإنفاق الاستثماري العام:**

لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية إذ أصبح الهدف الأساسي في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر بالإضافة إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة رفاهيته، بالإضافة إلى العمل على استمرارية الدخل وزيادته، وهذا من أجل الحصول على عائد بمختلف مفاهيمه، عائد مالي، عائد اجتماعي أو عائد اقتصادي (آل شبيب، 2009، صفحة 26). كما يهدف الإنفاق الاستثماري أيضا إلى تقديم خدمة عامة للجمهور فهو المسؤول عن تحقيق نفع عام والمتمثل في إشباع رغبات الجمهور في شتى الميادين.

لكن هناك العديد من العناصر التي تؤثر على تحقيق أهداف الإنفاق الاستثماري.

### 2.1.1-العوامل المؤثرة على الاستثمار:

تتحكم عدة عوامل في بيئة الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها

**1.2.1.1 الاستقرار السياسي:** يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطرة السياسية التي تختلف من دولة الى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاحتجاجات المستمرة والاضرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع دول الجوار والعالم الخارجي والصراعات الايديولوجية والعنصرية وسوء توزيع السلطة للدخل ومن حيث احتمالات الحرب أو الاطماع. ويقع ضمن هذا العنصر عامل مهم هو الحرب الاقليمية والأهلية وعلاقة البلد المعني بذلك (آل شبيب، 2009، صفحة 26).

**2.2.1.1 العوامل الاقتصادية:** يساهم المحيط الاقتصادي الملائم على جذب الاستثمارات الاجنبية وعدم هروب المستثمرين المحليين، فالمحيط الاقتصادي الملائم يجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية، فالاقتصاد التفتتح على العالم الخارجي، يكون مصحوب ببعض الاجراءات التي تسهل من مهمة المستثمر، وتضمن له أرباح معتبرة وذلك من خلال إحداث هياكل اقتنادية قادرة على استيعاب رءوس أموال المستثمرين، وتدعيم الخصوصية الإيجابية وذلك من خلال تسهيل الاجراءات القانونية وجعلها تماشى والتحرر الاقتصادي (دريد، 2016، صفحة 39).

**3.2.1.1 معدلات الفائدة :** يعتبر الاستثمار بمثابة الطلب على النقود المدخرة، ولطبيعة العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدلات الفائدة فإن إرتفاع معدلات الفائدة سوف تؤدي الى إنخفاض مستوى الانفاق الاستثماري حيث يصبح أكثر تكلفة بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بالاقتراض من أجل الاستثمار.

**4.2.1.1 معدلات التضخم:** إن التغير في أسعار السلع والخدمات الانتاجية له تأثير إيجابي وتأثير سلبي، فحين ترتفع أسعار السلع والخدمات التي تدخل في استثمار ما سوف يؤدي ذلك بشكل آلي الى انخفاض حجم هذا الاستثمار، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي يتم الاستثمار فيها ذلك يدفع المستثمرين الى زيادة الاستثمار. هذا ما يدفعنا الى تحديد نوع التضخم السائد في القطر المراد الاستثمار فيه (دريد، 2016، صفحة 35).

**5.2.1.1 توفر البنى الارتكازية والانفتاح الاقتصادي :** إن توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الانتاجية منها يعد من اهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود هنا بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات، الانترنت، الموانئ، الكهرباء، الماء، نظام مالي ومصرفي متطور وشامل سوق مالي كفء وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية...إلخ، كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الاجنبية منه (آل شبيب، 2009، صفحة 31).

### 3.1.1 تصنيف الاستثمار

#### 1.3.1.1 الاستثمار الحقيقي والاستثمار الظاهري:

1.1.3.1.1 الاستثمار الحقيقي : أو الانتاجي أو الاقتصادي هو التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الانتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الاجمالي (صيام، 2003، صفحة 19).

2.1.3.1.1 الاستثمار الظاهري: يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد الى يد أخرى دون أي زيادة في الطاقة الانتاجية (صخري، 2005، صفحة 170) للمجتمع وينقسم هذا النوع من الاستثمار الى قسمين:

1.2.1.3.1.1 الاستثمار المالي: هو الاستثمار في الاوراق المالية أسهم وسندات والمشتقات المالية في الاسواق المالية سواء كانت محلية أو دولية.

2.2.1.3.1.1 الاستثمار في الموجودات المستعملة: ويتمثل في المشتريات من السلع الانتاجية المستعملة ك شراء آلات ومعدات ومصانع كانت موجودة من قبل. (صخري، 2005، صفحة 170) تنشأ من أجل المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة أو من أجل زيادة رقم أعمالها، فهي متعلقة بتبديل تجهيزات قديمة (بلعوز و صاطوري، 2013، صفحة 11).

2.3.1.1 التقسيم حسب الجهة: يمكن تقسيم الاستثمار الى عدة أقسام:

1.2.3.1.1 الاستثمار العمومي: «هو الاستثمار الذي يتكون من رأس المال الذي تقوم الدولة بتكوينه وتمويله من فائض الإيرادات او من القروض الداخلية والخارجية او من المساعدات الخارجية» (زعت، 2015، صفحة 31)؛

2.2.3.1.1 الاستثمار المحلي : هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية (هويشات، 2003، الصفحات 18-19). كما يمكن إعتليها استثمارا وطنيا حين تكون فيه جنسية محلية سواء كان فرد أو مؤسسة؛

3.2.3.1.1 الاستثمار الأجنبي وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من جلاء المستثمر الى البلاد المضيفة للاستثمار (دريد، 2016، صفحة 22)؛

4.2.3.1.1 الاستثمار المختلط: هو استثمار الذي ينفذه شخص أو مجموعة أشخاص، في عدة نشاطات سواء تجارية أو صناعية أو خدماتية، ضمن أي نوع من أنواع المنشآت المختلطة التي توزع ملكيتها بين طرفين عام وخاص، وتختلف نسبة الملكية من دولة إلى أخرى.

4.1.1.1 الانفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2000-2018:

يساهم الإنفاق الاستثماري بشقيه المحلي والأجنبي في الجزائر بدور كبير في مختلف المجالات، وذلك من خلال عمليات إنشاء وتمويل وملكية وتشغيل إدارة المشروعات التنموية المختلفة، هذا مع استمرار الحكومة بالقيام بالخدمات الأساسية الاستراتيجية التي لا تستطيع القاطعات الخاصة بشقيها القيام بها، والمتمثلة في الهياكل القاعدية. وقد أولت الخطط التنموية المتعاقبة إهتماما كبيرا بهذا القطاع، سواء من خلال المبالغ المالية المخصصة أو من خلال تهيئة المناخ الملائم لتوسيع أنشطة الإنتاجية وتنويع استثمارات، وذلك من خلال تبني خطط وسياسات تحفيزية ومشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتوطينه. عن طريق سن قوانين جديدة ومرنة.

لقد طبعت التنمية الوطنية على مدار عقدين متتاليين من الزمن، حركة كثيفة في ضل برامج الاستثمارات الضخمة التي رصدتها الدولة. وبهذه الصفة فقد شملت أربع برامج متتالية من التنمية الممتدة من سنة 2000 إلى 2019، حيث رصدت لها موارد عمومية كبيرة، وحقت نتائج ملموسة في مجال التنمية البشرية وإنجاز المنشآت القاعدية، مع ما لها من تأثير جوهري في النمو الذي أنجز خلال هذه المدة كلها.

شهدت الفترة الأخيرة تقليصا في الإنفاق الاستثماري، وذلك بفعل الانخفاض الجذري والحاسم في الموارد المالية للدولة، الذي ترتب على إختيار أسعار النفط في السوق العالمية ويواجه الخزينة العمومية حاليا عجز متكرر، بل حتى إنه أصبح يواجه في السنتين الأخيرتين أزمة حادة في السيولة، وهو ما عرقل برامج الانجاز (مصالح، سبتمبر 2017، صفحة 20)

#### 1.4.1.1 حصيلة الاستثمارات:

كانت تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـ 1% في سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22% سنة 2009، مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11% في السنتين المتتاليتين 2010، 2011. لكن سنة 2012 انخفض الى 6%. ولقد وصل إجمالي عدد المشاريع المصرح بها 63235 مشروع موزعين بين 62334 مشروع محلي و 901 أجنبي بقيمة 14300664 مليون دينار جزائري مستحدثة لحوالي 1.2 مليون منصب شغل حيث استحوذ قطاع النقل على أكبر نسبة تقدر بـ 46.28%، يليه قطاع الصناعة بنسبة 20.08%. كما أن معظم المشاريع المصرح بها تتمركز الانشاء بنسبة 57.41% والتوزيع بنسبة 40.78% والباقي بين اعادة الهيكلة وإعادة التأهيل. أما على الصعيد الاستثمارات الأجنبية نلاحظ من خلال المعطيات (ANDI)، إستحواذ أوروبا على معظم المشاريع الاستثمارية بقيمة 1148208 مليون دينار جزائري، لتليها باقي الدول متمثلة في الدول العربية و آسيا و أمريكا على التوالي.

#### 2.4.1.1 إنشاء المؤسسات:

بلغ العدد الاجمالي للسجلات التجارية 392076 سجلا تجاريا في الى غاية جويلية 2019، 46.41% يخص الاشخاص الطبيعيين و 40.28% يخص الاشخاص المعنويين، حيث شهدت سنة 2018

تطورا بنسبة 6.9% عن باقي السنوات منذ 2014، حيث عرفت عملية التسجيل إرتفاعا بنسبة 1.3% سنة 2017، أي ما يمت 60768 تاجرا جديدا (ANDI).

## 2.1. البطالة وأساليب التخفيف من حدتها في الجزائر:

تعتبر البطالة إحدى أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإنتشار البطالة يُعد مؤشراً لضعف الأداء الاقتصادي وقصور الجهاز الانتاجي. حيث تعتبر البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه الدول، وبسبب تفاقم والتزايد المطرد في معدلاتها فإنها تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات حالياً .

### 1.2.1 مفهوم البطالة:

1.1.2.1 التعريف العلمي للبطالة: هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه (نجا، 2005، صفحة 8).

### 2.1.2.1 التعريف الرسمي للبطالة: يمكن تعريف الشخص العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي يتم فيه

الجمع بين الصفات التالية (kheladi, 2011, p. 189):

✓ أن يكون الشخص في سن العمل؛

✓ أن يكون قادر وراغب في العمل؛

✓ أن يبحث عن العمل ويقبل به بالأجر السائد لكن لا يجده.

### 3.1.2.1 البطالة ومعدل البطالة: يقاس معدل البطالة ليس فقط من خلال العدد المطلق للعاطلين، بل يقاس

أيضا من خلال ما يعرف بمعدل البطالة والذي يتمثل بحاصل قسمة العاطلين عن العمل الى الحجم الكلي لقوة العمل كما هو مبين في المعادلة التالية (القريشي، 2007، صفحة 25):

فكلما ارتفع هذا المعدل في أي دولة كلما أشار إلى عمق هذه المشكلة.

### 2.2.1 أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر: للبطالة أسباب عدة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

#### 1.2.2.1 الأسباب الخارجة عن الإرادة: وهي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص

العمل التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال مسؤوليتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم هذه الأسباب مايلي (بن شهرة، 2009، صفحة 252):

**1.1.2.2.1** **تذبذب أسعار البترول:** يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيًا بامتياز، فرغم حديث الحكومات المتعاقبة حول نماذج اقتصادية جديدة التي من شأنها دعم وتشجيع الاستثمارات خارج المحروقات (مصالح، سبتمبر 2017، صفحة 22) إلا أنها مازالت تعتمد على هذه الطاقة اعتمادا مبالغيا فيه، حيث شهدت السنوات الأخيرة عدة أزمات متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية مما انعكس سلبا على الدول المصدرة بما فيها الجزائر.

**2.1.2.2.1** **تزايد عدد السكان:** يلعب السكان دورا مهما في أي مجتمع في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي زيادة السكان مع زيادة الإنتاج مع فرضية بقاء العوامل الأخرى على حالها إلى تدهور المستوى المعيشي ومنه إلبارتفاع معدلات البطالة (بن شهره، 2009، صفحة 254).

**3.1.2.2.1** **نقص المشاريع ذات يد عاملة كثيفة (التطور التكنولوجي):** إن دخول التقنيات الحديثة إلى سوق العمل قلل من حاجة السوق إلى العمالة غير الماهرة، في حين تزايدت الحاجة إلى عمالة ذات مهارة وقدرات متقدمة وخاصة في المجال الصناعي (الأنصاري، 2008، صفحة 138). في هذا السياق نجد أن الجزائر ساهمت بالعديد من القوانين المشجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال سن قوانين تشجع الاستثمار ودعم وتطوير البيئة الأعمال إلا أن معظم المستثمرين الأجانب يعتمدون على اليد العاملة الأجنبية (العمالة الصينية...)، بحجة أن اليد العاملة الجزائرية غير مهرة. مما أثر على معدلات التشغيل.

**4.1.2.2.1** **عزوف الشباب عن العمل في بعض النشاطات:** تشكو العديد من المؤسسات الإنتاجية خصوصا الفلاحية منها و المقاولاتية عن نقص اليد العاملة إذ يعزف العديد من الشباب لطلب العمل في مثل هذه المهن حيث يرى معظم الشباب أن هذه الأنشطة غير مناسبة، في حين يصنفون ضمن الفئة النشطين بكونهم تتوفر فيهم شروط البطالة.

#### **2.2.2.2.1. الأسباب الناتجة عن اتجاهات الدولة:**

**1.2.2.2.2.1** **تدهور قيمة العملة:** قد يختلف العديد من المحللين في تمييز بأن تدهور قيمة العملة يدخل ضمن الأسباب الناتجة عن اتجاهات الدولة أو ضمن الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة إلا أنه حسب رأي الباحث أن تدهور قيمة العملة يرجع إلى السياسات المعتمدة من طرف الحكومات المتعاقبة، حيث يرجع السبب الأساسي إلى تزايد نسبة الواردات مقارنة بحجم الصادرات، بالتوازي مع انخفاض أسعار البترول مما أثر سلبا على قيمة العملة.

**2.2.2.2.2.1** **تجميد التوظيف وتأجيل المشاريع الثانوية:** مر الاقتصاد الجزائري بعدة هزات نتيجة تذبذب أسعار البترول مما خلق عجزا في الميزانية العامة للدولة وشحا في السيولة، أين أقدمت الحكومة على تجميد التوظيف في بعض القطاعات الحكومية مما أدى إلى نقص في التوظيف، بالإضافة إلى التخلي عن بعض المشاريع التي لا تأخذ طابعا استعجاليا سنة 2014. في إطار سياسة التقشف مما انعكس سلبا على معدلات التشغيل؛

**3.2.2.2.2.1** **عجز صندوق الضمان الاجتماعي ورفع سن التقاعد:** : إن عدم الاستثمار في الأموال الناتجة عن الاشتراكات في هذا الصندوق وخروج عدد معتبر من الموظفين فيما يسمى بالتقاعد النسبي، والمتمثل أساسا

في أعوان الحرس البلدي وباقي الوظائف، أدى إلى تآكل هذا الصندوق وعجزه، مما حتم على الحكومة التصرف بعقلانية رفع سن التقاعد؛

**4.2.2.2.1 التوقف عن تعيين الخرجين وعدم التنسيق بين التعليم وسوق العمل:** إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خرجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة (بن شهرة، 2009، صفحة 255)، وأمام الكم الهائل من الخرجين وعدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل أدى إلى تفشي ظاهرة بطالة المتعلمين.

إن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات والزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلبا حقيقيا لسوق العمل (بن شهرة، 2009، صفحة 256)، فغياب التخطيط و التنسيق بين الوزارات المعنية أدى إلى تفاقم ما يسمى ببطالة المثقفين؛

**5.2.2.2.1 سياسة العقود المؤقتة:** تبنت الجزائر مثلها مثل العديد من الدول سياسة العقود المؤقتة، حيث اعتمدت العديد من المؤسسات والهيئات هذه السياسة، مما زاد من البطالة المقنعة أو البطالة المؤقتة. ومن معدلات البطالة الإجمالية في المحصلة.

### 3.2.1 إستراتيجية التشغيل وفق مخططات الدولة:

**1.3.2.1 ترقية العمل المأجور:** تبسيط وتكييف جهاز المساعدة على الإدماج المهني في إطار مقارنة اقتصادية بحتة، من خلال التوظيف الدائم (عقود إدماج حاملي الشهادات، عقود الإدماج المهني، عقود تكوين-إدماج)؛

**2.3.2.1 دعم إحداث النشاطات:** وهذا من خلال تثبيت وتعزيز جهاز إحداث النشاطات على

أساس (الاجتماعي، سبتمبر 2015، صفحة 12):

✓ تبسيط الإجراءات؛

✓ تخفيض آجال إنشاء المؤسسات المصغرة؛

✓ تحسين وتعزيز مرافقة المؤسسات المصغرة، حيث تم استحداث وزارة الحاضنات في الحكومة الجديدة

2020.

**3.3.2.1 دعم الاستثمار المحلي والأجنبي:** يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمارات في البلد، حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج، أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة (القريشي، 2007، صفحة 49). مما يستدعي ضرورة تبني وتشجيع كل الاستثمارات المولدة للعمل.

**2. أثر الإنفاق الاستثماري على معدلات التشغيل في الجزائر**

**1.2 متغيرات الدراسة:**

1.1.2 المتغير التابع: عبارة عن مناصب الشغل للسنوات 2002 - 2013.

2.1.2 المتغير المستقل: عبارة عن قيمة الاستثمار بالمليون دينار جزائري عن نفس الفترة.

2.2 توفيق النموذج القياسي:

تم استخدام الطريقة الاعتيادية (Enter) في اختيار أفضل نموذج يمثل البيانات:

1.2.2 نموذج الانحدار المقدر:

$$Y = 23548.279 + 0.071 * X$$

من نموذج الانحدار المقدر يتضح السابق يتضح ما يلي:

1. الجزء الثابت ( $\beta_0$ ): نجده يساوي (23548.279)، وهو عبارة عن الجزء المقطوع من المحور الرأسي للنموذج.

2. معامل الانحدار ( $\beta_1$ ): نجده يساوي (0.071)، وهو عبارة عن ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير التابع (مناصب الشغل)، فهي القيمة التي تحدد طبيعية العلاقة بين المتغير المتغيرين، حيث يظهر بوجود علاقة طردية، وهذا يعني أنه كلما تغيرت قيمة الاستثمار بمقدار مليون دينار جزائري فان ذلك سيؤثر بزيادة مناصب الشغل بمقدار (0.071).

1.1.2.2 التحقق من جودة النموذج:

في هذا الجزء سوف نقوم بالتحقق من الشروط النظرية والرياضية لنموذج الانحدار الذي تم توفيق والتي تتضمن:

1. المعنوية الكلية لنموذج الانحدار.
2. المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار.
3. مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية OLS والتي استخدمت في تقدير معالم نموذج الانحدار، وتمثل أهم شروط هذه الطريقة في:

- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test.

- الاستقلال الذاتي للبواقي.

- اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين).

2.1.2.2 التحقق من الشروط النظرية للنموذج المقدر.

1. اتفاق أو منطقية إشارات وقيمة معاملات الانحدار:

يلاحظ في هذه الظاهرة محل الدراسة لم تكن هناك قيود محددة على إشارات أو معاملات الانحدار، وبالتالي سوف ننتقل إلى المرحلة التالية من مراحل فحص نموذج الانحدار.

2. القدرة التفسيرية للنموذج:

حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (86.3%)، وهذا معناه أن المتغير المستقل (قيمة الاستثمار) يفسر ما نسبته 86.3% من التغيرات التي تحدث بالمتغير التابع (مناصب الشغل)، وأن الباقي وقدرة 13.7% ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

### 3.1.2.2. التحقق من الشروط الرياضية للنموذج المقدر

أ- المعنوية الكلية للنموذج:

جدول رقم (1): جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المقدر

| Model        | Sum of Squares  | df | Mean Square     | F      | Sig.              |
|--------------|-----------------|----|-----------------|--------|-------------------|
| 1 Regression | 14716724857.170 | 1  | 14716724857.170 | 70.239 | .000 <sup>b</sup> |
| Residual     | 2095245637.747  | 10 | 209524563.775   |        |                   |
| Total        | 16811970494.917 | 11 |                 |        |                   |

a. Dependent Variable: a. مناصب الشغل

b. Predictors: (Constant), b. قيمة الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات spss22

يتضح من جدول تحليل التباين السابق قيمة اختبار F-Test المحسوبة وتساوي (70.239) والقيمة الاحتمالية P-Value تساوي الصفر، أي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا دليل على معنوية نموذج الانحدار المقدر.

ب- المعنوية الجزئية للنموذج:

جدول رقم (2): جدول يوضح نتائج اختبار المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار المقدر

| Model          | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t     | Sig. |
|----------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
|                | B                           | Std. Error | Beta                      |       |      |
| 1 (Constant)   | 23548.279                   | 7048.162   |                           | 3.341 | .007 |
| مبلغ الاستثمار | .071                        | .008       | .936                      | 8.381 | .000 |

a. Dependent Variable: مناصب الشغل

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات spss22 بالنسبة لمعامل الحد الثابت  $\beta_0$ : نجد أن قيمة الاحتمال P-value تساوي (0.007)، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا يدل على معنوية الحد الثابت. وبالنسبة للمعامل الانحدار  $\beta_1$ : نجد أن قيمة الاحتمال P-value تساوي الصفر، أي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نستنتج معنوية معامل الانحدار.

### 3.2. التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية OLS:

أ- الشرط الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test

الفروض الإحصائية: الفرض العدمي ( $H_0$ ): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل ( $H_a$ ): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تم استخدام كل من اختبار كلمجروف سميرنوف واختبار شايفرو وليك لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، فكانت النتائج موضحة بالجدول التالي.

#### Tests of Normality

|                       | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |    |       | Shapiro-Wilk |    |      |
|-----------------------|---------------------------------|----|-------|--------------|----|------|
|                       | Statistic                       | df | Sig.  | Statistic    | df | Sig. |
| Standardized Residual | .199                            | 12 | .200* | .927         | 12 | .352 |

\*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

حيث يتضح من الجدول السابق عدم معنوية كل من الاختبارين، وبالتالي نستنتج اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية، أي أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم صحة النموذج المقدر.

ب- الشرط الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي.

من أحد الافتراضات الكلاسيكية لطريقة المربعات الصغرى أو نماذج الانحدار هو استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها، أما إذا ما تم إسقاط هذا الفرض، أي إذا ارتبطت القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة بالقيمة المقدرة لحد الخطأ للفترة السابقة لها فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

تحديد نموذج الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

يمكن تحديد نموذج الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى من خلال المعادلة  $e_t = \rho e_{t-1} + \varepsilon$

حيث أن:

$e_t$ : القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة.

$\rho$ : معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى .

$e_{t-1}$ : القيمة المقدرة لحد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة لها.

$\varepsilon$ : الخطأ العشوائي.

وبالنظر إلى المعادلة السابقة يمكن التمييز بين حالتين

1. إذا كانت  $\rho = 0$  فإن  $e = \varepsilon$  ويدل ذلك على عدم وجود الارتباط الذاتي
2. إذا كانت  $\rho = \pm 1$  فإن القيمة المقدرة في الفترة الزمنية الحالية  $e_t$  ومن ثم تدل على وجود درجة عالية من الارتباط الذاتي .

هناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لاكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ولكن سنقوم باستخدام اختبار Durbin Watson فقط للتأكد من شرط الاستقلال الذاتي للبواقي.

سنقوم بالبداية بصياغة الفرض العدمي والبديل على النحو التالي:

الفرض العدمي ( $H_0$ ): لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الفرض البديل ( $H_a$ ): يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

حيث سيتم الحكم على مدى وجود ارتباط ذاتي للبواقي من خلال اختبار Durbin Watson كما يلي:

نقوم بالبداية بحساب قيمة إحصاء الاختبار DW، حيث نجدها من نتائج التحليل تساوي (2.413).

ومن جدول القيم الحرجة لـ Durbin Watson، عند  $K=1$  و  $N=12$  نجد:

$$d_L = 0.697$$

$$d_U = 1.023$$

ويتم اتخاذ القرار حيال رفض أو قبول الفرض العدمي وفق للقواعد التالية:

إذا كانت  $DW < d_L$  يرفض الفرض العدمي

إذا كانت  $DW > d_U$  يقبل الفرض العدمي

إذا كانت  $d_L \leq DW \leq d_U$  تكون نتيجة الاختبار غير معروفة وعليه ينصح بزيادة عدد المشاهدات.

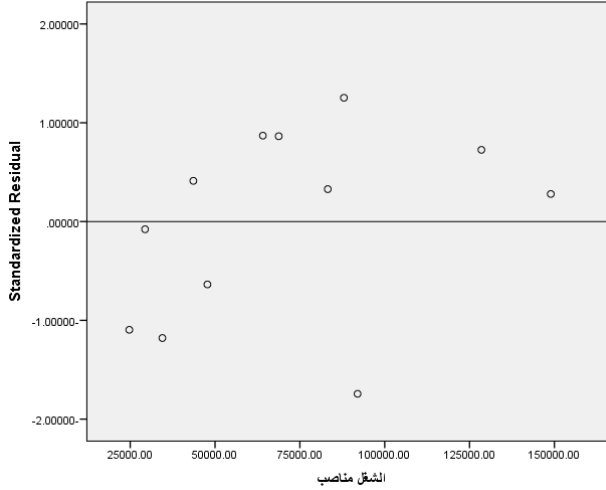
ومن خلال المعطيات السابقة، وبما أن قيمة DW تساوي (2.413)، أي أكبر من قيمة  $d_U$ ، إذاً سيتم قبول

الفرض العدمي القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البيانات.

ج-الشرط الثالث: تجانس البواقي (اختبار ثبات تباين حد الخطأ).

وسنقوم باستخدام الطريقة البيانية وطريقة (Goldfield – Quandt) للتحقق من شرط ثبات تبيان حد الخطأ (تجانس البواقي). وذلك من خلال فحص شكل الانتشار للبواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع كما يلي:

شكل بياني رقم(1): رسم شكل الانتشار للبواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع



حيث يلاحظ من شكل المقابل كيفية انتشار وتوزيع البواقي بشكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، حيث أنه لا يمكننا رصد نمط معين أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء. وبالتالي فإن شرط ثبات التباين للبواقي من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوفر.

**4. الخاتمة:** يلاحظ أن الاستثمارات في الجزائر تمت بشكل متناسق نوعاً ما مع معدلات التشغيل خلال فترة الدراسة، لكن ما يؤخذ على هذه الاستثمارات، أنها توجهت صوب، البنى التحتية والهياكل القاعدية وبالذات القطاعات الخدمية وقطاع السكن والإنشاءات، التي تتميز بتوفير مناصب شغل غير دائمة، مما يؤثر في المحصلة على معدلات البطالة كما يلفت الانتباه أن العمالة الواردة أثرت بشكل كبير على حجم التوظيف في الجزائر خلال فترة الدراسة

#### نتائج وتوصيات

- ✓ ضرورة تقليص الاعتماد على مداخل البترول وتنويع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات كثيفة العمل، وتوفير كل المتطلبات للسير بالإصلاحات الاقتصادية من أجل توليد مناصب الشغل؛
- ✓ يجب خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم ومرافقة الاستثمارات المحلية؛
- ✓ من الضروري أن توضع آليات من أجل دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي لأنه يعتبر القطاع الأكثر طلباً لليد العاملة؛
- ✓ وجب تفعيل وتعزيز دور وزارة الحاضنات هذا مع ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات؛

✓ ضرورة اتخاذ إجراءات تؤدي إلى الاستغناء عن العمالة الوافدة من مختلف الدول وتوظيف العمالة المحلية بدلا منها.

##### 5. قائمة المراجع:

1. ANDI <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>.
2. mokhtar kheladi (2011). *introduction a l'economie politique* (الإصدار 2 éme). alger: office des publication universitaires.
3. أحمد زكريا صيام. (2003). *مبادئ الاستثمار*. عمان، الأردن: دار المنهاج للنشر والتوزيع.
4. أحمد محمد دريد. (2016). *الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات* (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
5. أحمد محمد لطفي. (2013). *الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية* (الإصدار ط1). المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون.
6. الوزير الأول مصالح. (سبتمبر 2017). *مخطط عمل الحكومة*. الوزارة الأولى.
7. حسين بلعزوز، و الجودي صاطوري. (2013). *تقييم واختبار المشاريع الاستثمارية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. دريد كمال آل شبيب. (2009). *الاستثمار والتحليل الاستثماري* (الإصدار الطبعة العربية). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
9. سمير عبد الحميد رضوان. (2009). *أسواق الأوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحرير الأسواق*. القاهرة، مصر: دار النشر للجامعات.
10. عقيل كريم زعتر. (2015). *المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي*. المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
11. علي عبد الوهاب نجا. (2005). *مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها - دراسة تحليلية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
12. عمر صخري. (2005). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. عيسى بن حسن الأنصاري. (2008). *من التعليم إلى العمل تدريب وتوظيف الشباب* (الإصدار ط1). الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع.
14. مدحت القريشي. (2007). *إقتصاديات العمل* (الإصدار ط1). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

15. مدني بن شهرة. (2009). *الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية*. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
16. معروف هويشات. (2003). *الاستثمارات والأوراق المالية*. الأردن: دار صفاء.
17. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (سبتمبر 2015). *سياسة الحكومة في مجال العما والتشغيل والضمان الاجتماعي*. الجزائر.